

تداولية (قواعد التحويل) عند سيبويه ورضي الدين الأسترابادي

Pragmatics of transformation rules for Sibawayh and Radhi al-Din al-Astrabadi

أ.د/عائشة برارات، bararat.aicha

جامعة غرداية ، الجزائر

مخبر تحليل الخطاب والدراسات اللغوية والأدبية المقارنة

E-mail:bararat.aicha@univ-ghardaia.dz

ملخص:

تتناول هذه الدراسة بعض القواعد التحويلية في النحو العربي، وتطبيقاتها عند كل من سيبويه، ورضي الدين الأسترابادي في محاولة للربط بين النظريات اللغوية الحديثة المتمثلة في النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي، والتراث اللغوي العربي القديم من خلال البحث عن الجوانب المشتركة بينهما، انطلاقاً من الأساس العقلي في فهم وتحليل الظاهرة اللغوية، وقضية الأصالة والفرعية... وغيرها؛ إذ تتمثل هذه القواعد التحويلية في: الحذف، والزيادة، والترتيب.

الكلمات المفتاحية: الترتيب، الحذف، الزيادة، القواعد التحويلية، النحو العربي

ABSTRACT: This study deals with some transformational rules of Arabic grammar and their applications according to Sibawayh and Radi al-Din al-Astrabadhi in an attempt to link modern linguistic theories represented in Chomsky's transformational generative theory and ancient Arabic linguistic heritage. by searching for the common aspects between them, based on the rational basis in Understanding and analyzing the linguistic phenomenon, and the question of originality and subsidiarity... and others; Where these transformative rules are: suppression, augmentation and arrangement..

KEYWORDS: arrangement ؛suppression؛arrangement؛ transformational rules؛ Arabic grammar

مقدمة

تجاوز النحاة العرب وصف اللغة إلى تفسيرها، من ذلك حديثهم عن قواعد التحويل في إطار دراسة التغيرات التي تطرأ على التركيب من حذف، وزيادة، وتقديم وتأخير... وغيره، تحت مقولة الأصل والفرع أو السعة في الكلام، أو على التأويل، وإذا كان مصطلح التحويل قد عُرف بشكل تنظيري مع تشومسكي فإنه في النحو العربي إجراء يمارسه المتكلم بطريقة ضمنية قبل كل شيء.

من هذا المنطلق نصوغ الإشكالية التالية: هل وظف سيبويه ورضي الدين الأستراباذي القواعد التحويلية؟ ما خصوصية هذه القواعد في النحو العربي؟ أين تتجلى تطبيقات هذه القواعد التحويلية في مستويات اللغة المختلفة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة ارتأينا أن تكون خطة العمل في العناصر التالية:

- مدخل إلى مفهوم التحويل: حاولنا فيه مقارنة المفهوم بين النظريتين العربية والغربية.
 - قواعد التحويل عند سيبويه: حاولنا فيه بيان تطبيقات القواعد التحويلية في الكلام العربي، أو في إطار ما نطقت به العرب.
 - قواعد التحويل عند رضي الدين الأستراباذي: حاولنا فيه الكشف عن مختلف القواعد التحويلية في كتاب شرح كافية ابن الحاجب من خلال الأسس المعنوية والوظيفية التي انبنت عليها.
1. مدخل إلى مفهوم التحويل:

إنَّ أقرب نظرية لسانية حديثة من النحو العربي بصفه عامة هي النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي، فهي كما وصفها عبده الراجحي أغلب عليه: "لأنَّ هناك أصولاً مشتركة بين المنهجين أهمّها صدور النحو العربي - في معظمه - عن أساس عقلي¹.

ويذكر حماسة عبد اللطيف أنَّ التحويل في أبسط تعريفاته هو "تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر، والجملة المحوّل عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل، والقواعد التحويلية هي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها من موقع إلى موقع أو تحوّلها إلى عناصر أخرى مختلفة أو تضيف إليها عناصر جديدة، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة المجردة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسية إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسّد بناء الجملة وصيغتها النهائية".

من هذا المنطلق "إذا كان التحويل في الفكر النحوي التشومسكي قد قام على أساس أنَّ هناك لكل جملة ينطق بها المتكلم بنيتين إحداها عميقة وأخرى سطحية، وكان لا بدّ من (التحويل) بقواعده

¹ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط(1979)، ص 143.

المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي، فإنّ هذه الفكرة نفسها قد وجدت بشكل أو بآخر في الفكر النحوي العربي القديم¹.

والتحويل كما يراه عبد الرحمان الحاج صالح في العربية تحويلان " التحويل الذي يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب)، وهو الأهمّ ، وتحويل تفسّر به الشواذ عن القياس، وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصّل لها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة التي هي عليه"²، ويرى أمين الخولي "بأنّ آية قواعد تعطي لكلّ جملة في اللغة تركيباً باطنياً وتركيباً ظاهرياً ، وتربط بين التركيبين بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بهذا الوصف".

وهكذا يصبح وصف العلاقة بين التركيب الباطن والظاهري تحويلاً أو قانوناً تحويلياً، تصنّف هذه القوانين إلى اختيارية وأخرى إجبارية، وهي تمثّل في النحو العربي حالات الجواز والوجوب وتشمل القواعد التحويلية: الحذف، التعويض، التمدد، التقلص، الإضافة، التبادل³.

2. قواعد التحويل عند سيبويه:

لم يستخدم سيبويه مصطلحاً يكافئ مصطلح التحويل إلا أننا نجد أبواباً ليست قليلة يدرس فيها أبنية نحوية مختلفة تؤكّد أنه فهم ووصف العلاقات التحويلية في النحو العربي بوعي ودقة⁴، يقول عبد الله عنبر: "وتُظهر نظرية التوليد والتحويل اتفاقاً لافتاً ومنهج سيبويه في التحليل اللغوي ؛ فلم يكتف سيبويه بتصنيف العناصر اللغوية في مستواها السطحي بل عمد إلى البنية العميقة مُظهرًا أثرها في تكوين الطاقة التعبيرية ، ويكتشف سيبويه عن الوجوه الدلالية التي تقع في سياق تنظيم تحكمه قواعد النحو في ضوء وحدة العلاقة بين اللغة والفكر ، فهو يتبنّى رصد المظاهر التحويلية تفسيراً للإمكانات النحوية المسؤولة عن الإنتاج النهائي لأنماط التراكيب. ونظر سيبويه إلى التراكيب على أنه منظومة تربطها علاقة تنتمي إلى أصل واحد هو ائتلاف التركيب ومعناه الدلالي"⁵.

أولاً: قاعدة الحذف:

طبّق سيبويه قاعدة الحذف في كتابه تطبيقاً واسعاً؛ إذ اعتمد عليها في إعطاء البعد التفسيري والدلالي للتركيب، فلا يكاد يخلو منها باب من أبوابه.

¹حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط(1990)، ص 13/ص 21.

²عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، موفم للنشر ، الجزائر، ط(2012)، ج2، ص 43.

³محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية ، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ط(1999)، ص 6/ص 23/24.

⁴محمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه مادته ومنهجه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط(2011)، ص 248.

⁵عبد الله عنبر، نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي. دراسات العلوم الإنسانية، الأردن، (2009)، ص 417.

وتجدر الإشارة إلى فكرة هامة، وهي أنّ الجملة المحوّل عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريديّة خالصة لا يتكلم بها بل قد تكون أيضا من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن يُعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال أو الاستحقاق¹، يقول: «واعلم أنه ليس كلّ حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضرر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظهر ما أظهروا، وتُجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزله ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا فليس كلّ حرف يُحذف منه شيء ويثبت فيه نحو: (يك ، ويكن ، ولم أبل وأبال) ، [لم] يحملهم ذاك على أن يفعلوه وبمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون في (مر أوْمِر)، أن يقولوا في (خذ أوْخُذ) ، وفي (كل أوْكُل)، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر²، وهذا يؤكّد أنّ الحذف مبني على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقدير المتعسف³.

إنّ ظاهرة الحذف في كتاب سيبويه تكشف عن مدى عنايته بمقاصد العرب في كلامها وبيان خصائص التراكيب ودلالاتها ، لذا سنحاول أن نعرض لبعض الأمثلة سواء في حذف الكلمة ، أو في حذف الجملة ؛ ففي حذف الكلمة نجد أكثر الأبواب يخصّصها سيبويه للفعل، منها: (إن خير فخير) ، على تقدير: إن وقع خير، واستدلّ بقول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهَا ** ذِرَاعًا وَ إِنْ صَبْرٌ فَتَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

ويستشهد بقول الشاعر:

أَزْمَانَ قَوْمِي وَ الْجَمَاعَةَ كَالَّذِي ** مَنَعَ الرَّحَالََةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا،

كأنه قال: أزمان كان قومي⁴، وكذا نجد حذف الاسم في قولك : (لولا عبد الله لكان كذا وكذا)...فكأنه قال: (لولا عبد الله كان بذلك المكان) ، ومنه قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد21] ؛ أي: طاعة وقول معروف أمثل⁵، ومن الأمثلة أيضا حذف الخبر بعد واو المعية "ولو قلت: (أنت وشأنك)، كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكلّ امرئ وضييعته مقرونان.

وترتبط قاعدة الحذف بالاستقامة والحسن ، "وقد يحسن ويستقيم أن تقول: (عبد الله فاضربه) ، إذا كان مبنيًا على مبتدأ مظهر أو مضمر، فأما في المظهر فقولك: (هذا زيد فاضربه) وإن شئت لم تُظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته"⁶ أي: زيد فاضربه ، يقول سيبويه "هذا باب ما يحسن السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمامك ما يكون مستقرا لها ، وليس هذا المضمر بنفس المظهر ، وذلك: (إن مالا ، وإن

¹ المرجع نفسه، ص 28/27.

² سيبويه، الكتاب ، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، ط(2006)، ج 1، ص 266/256.

³ عبده الراجعي ، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص 150.

⁴ سيبويه ، الكتاب ، ج 1، 259، ص 305.

⁵ المصدر نفسه ، ج 2 ، 129/ص 136.

⁶ المصدر نفسه ، ج 1، ص 300/ص 138.

ولدا ، وإن عددا) ؛ أي: إن لهم مالا ، فالذي أضمرت (لهم) ، و"كإضمارك إذا قلت : (لا رجل، ولا بأس)، وإن أظهرت فحسن ، ثم تقول (لك) لتبين المنفي عنه"¹، و"إذا قلت: (عليك) ، فقد أضمرت فاعلا في النية ، وإنما الكاف للمخاطبة، ومنه أيضا: "قولك: (صيد عليه يومان) ، وإنما المعنى: صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر"²، ففي هذا المثال تجمع قاعدتان: الحذف + الاتساع ، ومنه يظهر بأن الاتساع يدخل ضمن الحذف . وبعد إذا الفجائية ، "تقول: (مررت به فإذا من يأتيه يعطيه)، وإن شئت جزمت، لأن الإضمار يحسن هاهنا، ألا ترى أنك تقول: (مررت به فإذا أجمل الناس، ومررت به فإذا أيما رجل)، فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت: فإذا هو من يأتيه يعطيه" ، "ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول: (صالح) وفي: من رأيت؟ فيقول: (زيد)، كأنه قال: (أنا صالح، ومن رأيت زيد)"، ومن الحذف أيضا قول الشاعر:

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ * بَعْدَتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزُّ

(لكنه) بتقدير الهاء³، على حذف اسم (لكن) ، وأمثلة الحذف كثيرة ، كحذف المضاف ، والمستثنى والخبر، وحرف الجر... وغيره.

أما حذف الجملة فمن أمثلة ذلك، أسلوب الاشتغال "إن شئت قلت: (زيدا ضربته)، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيدا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره" ، ومن الأمثلة أيضا في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة 135]؛ أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا، على حذف الفعل والفاعل، كما تحذف الجملة في باب التحذير والإغراء والاختصاص، كقولك: (نفسك يا فلان) ؛ أي: اتق نفسك، (أخاك أخاك) ؛ أي: الزم أخاك وقوله: (إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، أنا - أعني- محمد)⁴.

وتحذف جملة جواب الشرط إذا علمت "فحذفوا هذا، كما قالوا: (لو أن زيدا هنا)، وإنما يريدون: كان كذا كذا... فكل ذلك حذف تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب بما يعني".

إن سيبويه يرجع الحذف تارة إلى الاكتفاء بعلم المخاطب، و تارة إلى التخفيف، وثالثة إلى الاستعمال الكثير الوارد على لسان العرب، فحُسن الحذف وقبحه مع ما ينوونه، ومما يجدر الإشارة إليه أن سيبويه لم يكتف بحذف الكلمة أو الجملة فقط بل تحدّث عن حذف بعض أجزاء من الكلمة على سبيل المثال في النداء المرخم. ثانيا: قاعدة الترتيب:

¹المصدر نفسه ، ج 2 ص 280/279 /141

²المصدر نفسه ، ج 1، ص 250/211

³المصدر السابق ، ج 3 ص 76 / ج 2 ص 418/ ج 3 ص 73.

⁴المصدر نفسه ، ج 1 ص 81/ ص 257/ ص 256-273.

معلوم أنّ نظام الجملة العربية قائم على قرينة الرتبة، والرتبة إما أن تكون محفوظة أو غير محفوظة -كما ذكر تمام حسان- أو موضعاً محتملاً وموضعاً رئيساً -كما ذكر صاحب نظرية الموضع في كتاب سيبويه-، والتقديم والتأخير في عناصر الجملة باب واسع في كتاب سيبويه يرجع إلى أغراض ومقاصد وصفها سيبويه على الإجمال بالعناية والاهتمام، وتلقّفها من كان بعده تفصيلاً وشرحاً، وتعليلاً، يقول سيبويه: "إن شئت قلت: (كان أخاك عبد الله) فقدّمت وأخرت، كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب"¹، وقد قدّم صاحب (التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه) جداول لشواهد القرآن والشعر جاءت مختصرة جامعة²، ويضرب سيبويه الأمثلة في ذلك، ف"العناية في التقديم والتأخير سواء مثله في ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد، وفي قوله: "(زيدا أظن أخاك، وعمرا زعمت أباك"³.

وتقترن قاعدة الترتيب بحال المخاطب من شكّ أو يقين، فيترتب على ذلك إعمال العامل مقدّماً أو مؤخّراً، "فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيّته من شكّ أعمل الفعل قدّم أو آخر كما قال: (زيدا رأيت، ورأيت زيدا)"، و"قول: (كان عبد الله أخاك)، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت، وإن شئت قلت: (كان أخاك عبد الله)، فقدّمت وأخرت"⁴؛ ففي الجملة نوعان من التحويل: الأول بالزيادة (كان)، والثاني التقديم والتأخير (تقديم خبر كان)، ومثله تقديم معلق خبر إن "ويدلّك على ذلك أنك تقول: (إن فيها زيدا)، فيصير بمنزلة: إن زيدا فيها لأن فيها لما صارت مستقراً لزيد يستغنى به السكوت وقع موقع الأسماء"⁵.

وهكذا ارتبط التقديم والتأخير بفكرة عدم نقض المعنى "ويحتملون قبج الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض"⁶، كما ارتبط بفكرة الأصل والفرع، يقول في باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل: «...لأن لم يقع بعدها فعل، وإنما جاز هذا في (إن) لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه...»⁷، وارتبط أيضاً بالقبح والحسن، يقول سيبويه في تقديم المفعول به على الفاعل: «واعلم أنه قبيح أن تقول: (رأيت فيها إياك)...ولو جاز هذا لجاز (زيد إياك وإن فيها إياك) ولكنهم لما وجدوا إنك فيها، وضربه زيد، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: (إن فيها إياك، وضرب زيد إياك) استغنوا به عن إيا»⁸؛ فسيبويه

¹ المصدر نفسه، ج 2 ص 346/ج 1، ص 45.

² أشرف السعيد السيد خضر، التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه، الصحوة للنشر والتوزيع، مصر، ط 1 (2009)، ص 85/97.

³ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 81/ص 119.

⁴ المصدر السابق، ج 1، ص 120/ص 45. وينظر: ج 1، ص 47.

⁵ المصدر نفسه، ج 2، ص 88/89.

⁶ المصدر نفسه، ج 1، ص 31.

⁷ المصدر نفسه، ج 3، ص 112/113.

⁸ المصدر نفسه، ج 2، ص 361.

يحتكم إلى الاستعمال اللغوي للعرب في الحكم على التراكيب النحوية ؛ فنمط الجملة : (فعل + مفعول به) صحيح نحويا بل واجب من حيث الترتيب ؛ لأنّ العرب يستعملونه في لغتهم ويستغنون بالضمير المتصل المقدم الواقع (مفعولا به) عن الضمير المنفصل المؤخر الواقع (مفعولا به) ، وذلك إذا كان الفاعل اسما ظاهرا ، وبذلك تكون ملاحظة ما نطقت به العرب أساسا هاما في التقديم والتأخير بشرط عدم تناقض المعنى¹ ،

ومن الأمثلة أيضا أنه " لا يجوز أن تقول: (إن أخوك عبد الله) ، على حدّ قولك: (إن عبد الله أخوك) ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلته بمنزلة ، فكما لم تنصرف إن كالفعل كذلك لم يجز فيها كلّ ما يجوز فيه ولم تقو قوته"²؛ أي امتناع نمط : (إن / كأن + خبرها + اسمها) ، ذلك أنه في ضوء النظرية التحويلية هو تحويل غير مباح يؤدي إلى توليد تركيب غير صحيح نحويا ، ومن ثمّ فهو مرفوض³ ، ومنه أيضا تقديم خبر ما الحجازية على اسمها ، يقول سيبويه: " فإذا قلت: (ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من أعتب) رفعت ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا"⁴ ، ومنه " ألا ترى أنه يقبح أن تقول: (أنك منطلق بلغني ، أو عرفت...) "⁵؛ فالتركيبان غير صحيحين نحويا لأنّ (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر له موقعه الإعرابي المرتبط بالفعلين (بلغ) ، و(عرف) ، والصحيح نحويا أن يقال: (بلغني أنك منطلق ، عرفت أنك منطلق)⁶ ، " ومما لا يكون إلا رفعا قولك: (أأخاوك للذان رأيت ؟) لأن رأيت صلة للذين وبه يتمّ اسما فكأنك قلت : أخاوك صاحبانا؟ ولو كان شيء من هذا ينصب شيئا في الاستفهام لقلت في الخبر : زيدا الذي رأيت ، فنصبت كما تقول: زيدا رأيت"⁷ ، فسيبويه يمنع تقديم معمول الصلة على اسم الموصول ذلك أنّ الصلة تأتي لتوضيح الاسم الموصول وتبينه.

ويهتمّ سيبويه بقضية إعادة الترتيب حتى مع الضمائر ، فإنه لا يكتفي بذكر الجمل الأكثر استعمالا عند العرب ، وهي: (عجبت من ضربك إياك ، ومن ضربك إياه) ، وذكر الجمل الأقل استعمالا: (عجبت من ضربك ، ومن ضربك) ، بل يذكر جملا لا يستعملها ك: (عجبت من ضربكيني ، ومن ضربك) ليبين أنّ هناك أساسا لترتيب الضمائر المتصلة بالمصدر المعدى عند العرب ، ولا ينبغي الخروج عن هذا الترتيب حتى لا تنتج جملا غير صحيحة نحويا⁸ ، يقول سيبويه: « ولم تستحكم علامات الإضمار التي لا تقع

¹ ينظر: أشرف السعيد السيد خضر ، التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه ، ص 152.

² سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 59.

³ أشرف السعيد السيد خضر ، التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه ، ص 329.

⁴ المصدر السابق ، ج 1 ، ص 60/59 .

⁵ المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 124 .

⁶ أشرف السعيد السيد خضر ، التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه ، ص 341.

⁷ المصدر السابق ، ج 1 ، ص 128 .

⁸ أشرف السعيد السيد خضر ، التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه ، ص 364/363.

إيا مواقعها كما استحكمت في الفعل ، لا يقال: (عجبت من ضربيكي) ، إن بدأت به قبل المتكلم ولا(من ضربيك)، إن بدأت بالبعيد قبل القريب، فلما قبح هذا عندهم ، ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموقع صارت (إيا) عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف»¹.

ويميّز سيبويه بين تقديم واجب(هذا معط زيد درهما)، وآخر ممتنع (هذا معطي درهما زيد)، وثالث جائز (هذا معطٍ درهما زيد) ، يقول سيبويه: "وإن لم تنوّن لم يجز: (هذا معطي درهما زيد) لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور، لأنه داخل في الاسم، فإذا نوّنت انفصل كانفصاله في الفعل".

ويقول في باب آخر: "وكذلك: (ما أحسن عبد الله وزيد قد رأيناه) ، فإنما أجريته في الموضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ولم يجئ على أمثله ولا على إضمّاره، ولا تقديمه ولا تأخيريه ولا تصرّفه، وإنما هو بمنزلة:(لذن غدوة ، وكم رجلا) ، فقد عملا عمل الفعل وليس بفعل ولا فاعل"²، وهكذا يمنع سيبويه الأنماط التالية في أسلوب التعجب:³

المتعجب منه + ما التعجبية +أفعل التعجب

ما التعجبية + المتعجب منه +أفعل التعجب

أفعل التعجب + ما التعجبية +المتعجب منه

أفعل التعجب + المتعجب منه + ما التعجبية .

يُفهم من كلام سيبويه أنّ التعجب من التعابير المسكوكة التي تلزم طريقة واحدة في الإفصاح ، وهو بهذا لا يسمح بالتقدم والتأخير لأيّ عنصر من عناصره⁴.

وفي أسلوب القسم "ولو قلت : (ولله إذن أفعل) ، تريد أن تخبر أنك فاعل ، لم يجز كما لم يجز: (والله أذهب إذن) ، إذا أخبرت أنك فاعل ، فقبح هذا يدلّك على أنّ الكلام معتمد على اليمين⁵. وبذلك يمتنع حتى لا ينقض المعنى بين دلالة الاستقبال (إذن) ، والتأكيد بالقسم على أنه الفاعل .

لقد ربط سيبويه قاعدة الترتيب وجوبا ، وجوازا ، وامتناعا بما نطقت به العرب واستعملته استعمالا مطّردا ، وما هذه الأمثلة التي أوردناها في هذا الجزء من الدراسة إلا شاهد ودليل على ذلك ، مما يؤكّد أهمية قاعدة التقديم والتأخير كقاعدة تحويلية .

ثالثا: قاعدة الزيادة:

¹سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 358.

² المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 175/ ص 96.

³أشرف السعيد السيد خضر ، التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه ، ص 381.

⁴ينظر: حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، ط(2001) ، ص 102. ينظر:

أشرف السعيد السيد خضر التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه ، ص 382.

⁵سيبويه ، الكتاب ، ج 3 ، ص 15.

من منطلق كلّ زيادة في المعنى تقابلها زيادة في المعنى يحدّد سيبويه العلاقة بين الزيادة والغرض منها كالتوكيد ، أو إيضاح المعنى... وغيره ، وهي بذلك تختلف عن " الزيادة عند التحويلين التي لا تدلّ على معنى في العمق ، وإنما تفيد وظيفة تركيبية ، وقد تعدّ لونا من ألوان الزخارف"¹، والزيادة في كتاب سيبويه على أشكال ، إمّا كلمة ، أو جملة ، أو شبه جملة ، وهناك زيادة حرف في المبنى ، كما أنّ هناك عناصر تحويل بالزيادة خاصة بالجملة الاسمية (كان وأخواتها) ، (إن وأخواتها) ، وأخرى خاصة بالجملة الفعلية ، والثالثة مشتركة بينهما ؛ فزيادة (كان وأخواتها) تضع الجملة الاسمية في إطار زمني محدّد " تقول كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى " وكذلك الحروف المشبهة بـ (ليس)²، ومنها لام الابتداء ، وإن وأخواتها وربّ ، أمّا الجملة الفعلية فنجد حروف النفي (لم ، لن) ، ولا الناهية ، ولام الأمر ، ونون التوكيد ، ولام القسم ؛ إضافة إلى مقبّلات الإسناد فهي كلّها زائدة (المفعول به ، المفعول المطلق ، المفعول لأجله) على أنّ هناك عناصر إجبارية وأخرى اختيارية، ومن العناصر المشتركة: حروف الاستفهام³.

وهناك "باب الحروف التي يجوز أن يلحقها بعدها الأسماء ويلحقها بعدها الأفعال"، وبعض حروف النفي (لا ، ما) ، في "باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام ، والأمر ، والنهي". وحروف العطف. إذن كلّ ما فاض على ما يحسن السكوت عليه ؛ أي عناصر الإسناد ، يعدّ من التحويل بالزيادة ، ومن أشكال الزيادة زيادة حروف الجر " ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجل" ، وفي موضع آخر "هل من رجل ، فالكلام بمنزله اسم مرفوع مبتدأ". وزيادة الباء كثيرة نحو : " (بحسبك قول السوء) ، كأنك قلت: حسبك قول السوء " ، وقد تكون باء الإضافة بمنزلة في التوكيد ، "وذلك قولك: (ما زيد بمنطلق ولست بذهاب) ، أراد أن يكون مؤكدا حيث نفى الانطلاق والذهاب وكذلك: (كفى بالشيب) لو ألقى الباء استقام الكلام " ، وتزاد (ال) يقول سيبويه: " اعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب ، وذلك قولك: (هذا الحسن الوجه) ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه لأنه مضاف إلى المعرفة لا يكون بها معرفة أبدا ؛ أي: هذا حسن الوجه ، ومنه زيادة (لا) نحو قولك: " (لا رجل أفضل منك) كأنك قلت: زيد أفضل منك " ، ومنه أيضا زيادة ضمير الفصل " واعلم أنّ ما كان فصلا لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر ، وذلك قولك: (حسبت زيدا هو خيرا منك ، وكان عبد الله هو الظريف)"⁴.

¹ عبيده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ، ص 152.

² المصدر السابق ، ج 1 ، ص 45/ص 57.

³ ينظر: المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 131/ج 3 ، ص 104/ج 1 ، ص 37-39/ج 1 ، ص 99/98.

⁴ المصدر السابق ، ج 3 ، ص 116/ج 2 ، ص 130. ينظر أيضا: ج 4 ، ص 225/ج 1 ، ص 200/199/ج 4 ، ص 225. ينظر أيضا: ج 1 ، ص 38-

69-92/ج 2 ص 275/ص 293/ج 2 ، ص 390/293. ينظر أيضا: ج 2 ، ص 392.

فلم يقف سيبويه عند حدود الصحة والفساد أو الحسن والقبح فقط بل تعدى ذلك إلى بيان القيمة البلاغية للفصل ، فهو وإن كان يأتي زائدا لغوا في الكلام ، فإنّ الإتيان به ينبي عن غرض في نفس المتكلم¹ . ومن الزيادة أيضا زيادة (كان) بين ما التعجبية وفعل التعجب ، نحو: (ما كان أحسن زيدا) ، "فتذكر كان لتدلّ أنه فيما مضى " ، ومنه أيضا زيادة (الكاف) مع رويد ، يقول سيبويه: « واعلم أنّ (رويدا) تلحقها الكاف...توكيدا وتحقيقا» .

ولا تقتصر الزيادة على المفردات بل نجد زيادة التركيب ، نحو: " (قد ثبت زيد أميرا قد ثبت) ، فأعدت: (قد ثبت) توكيدا" ، ومنه زيادة جملة القسم ، فالقسم توكيد لكلامك... (والله لأفعلن) ؛ أي: لأفعلن ، ثم زيدت جملة القسم ، وكذلك زيادة الجملة التفسيرية من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا وَاصْبِرُوا ﴾ [ص 6] زعم الخليل أنها بمنزلة أي " ، ومنه زيادة الجملة الاعتراضية ، ففي قوله: ﴿ قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر 64] تأمروني كقولك: (هو يقول ذاك بلغني) ، (فبلغني) لغو فكذلك تأمروني² .

قواعد التحويل عند رضي الدين الأستراباذي:

وكذلك شأن قواعد التحويل تكثر كثرة مفرطة في شرح كافية ابن الحاجب ، لذا سنحاول قدر الإمكان الإمام بهذه القواعد ، بحيث يمكن الوقوف على مثيلاتها.

أولا: قاعدة الحذف:

نكاد نجد (الحذف) يدخل في كلّ باب من أبواب شرح الكافية ؛ فيذكره في منع الصرف مقدّما على الإعلال في كلمة (جواري) بحذف التنوين ، وحذف الحركة ، وحذف الياء ، ومن الحذف نسيا في تصغير (أحوى) بحذف الياء لكونها متطرّفة ، كما يشترط في الحذف قيام القرينة "لا يحذف من الأشياء إلا لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزا أو واجبا".

ويفاضل بين حذف وآخر ، فلا يحذف المرفوع لكونه عمدة ، وقد يحذف في الصلة ، "وإنما كان الحذف في الصلة أنقص حساسية في الصلة إذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف ، كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته"

ومن حالات الحذف في المبتدأ والخبر ، أن يحذف المبتدأ إذا قطع النعت بالرفع ، نحو: (الحمد لله أهل الحمد) ؛ أي: هو أهل الحمد ، ويحذف في نحو: (نعم الرجل زيد) ؛ أي هو زيد ، ويحذف الخبر بعد (لولا) ، أو إذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام ، نحو: (زيد قدامك أو في الدار)

ومن الحذف في المفعول المطلق ، نحو: (ضربت ضرب الأمير) ، لأنك حذف الموصوف ثم حذف المضاف من الصفة ، والأصل: (ضربته ضربا مثل ضرب الأمير) ، وذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك

¹ أحمد سعد محمد ، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في الدرس البلاغي ، ص 108 .

² سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 73 / ص 244 / ج 2 ، ص 125 / ج 3 ، ص 104 . ينظر أيضا: ج 3 ، ص 84 / ج 3 ، ص 162 / ص 100 .

ويكون الحذف سماعيا وقياسيا كحذف عامل المصدر المكرر أو المحصور ، نحو: (ما زيد إلا سيرا ، زيد سيرا سيرا) ، وفي (لبيك) المعنى: ألب إليك إلباين ، إلبا كثيرا متواليا ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، وحذف زوائده ، وردّ إلى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه إنَّ الأمثلة التي ذكرها الرضي في حذف المفعول به هي نفسها أمثلة سيبويه من السماعيات يعللّ فيها الحذف بكثرة الاستعمال ، ولكونها أمثال والأمثال لا تغير ، فما حذف من المفعول به على ضربين: منوي وغير منوي ، ثم يقرّر "أنَّ المفعول به يحذف كثيرا إلا في أفعال القلوب والمتعجب منه وفي حذف حرف النداء" إنما لا تحذفه من النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك ، وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء ، إذ هي إذن حرف تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير" ، ولم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه ، والمندوب، والمنادى يحذف إذا قامت قرينة دالة عليه، ويحذف نسيا منسيا¹.

وحذف حرف الجر مع خبر (أن) و(إن) سماع ، نحو: (أستغفر الله ذنبا) ؛ أي من ذنب وحذف العاطف أيضا لا يجوز ، وهو أشدّ من حرف الجر ، فحذف العاطف لم يثبت إلا نادرا ومن الحذف حذف عامل الحال لحضور معناه كقولك للمسافر: (راشدا مهديا)؛ أي سِرْ راشدا ، أو لتقدّم ذكره، إما في الاستفهام كقولك: (قائما) في جواب من قال: (كيف خلف زيدا) ، أو في غير الاستفهام ، ويحذف وجوبا أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء أو (ثم) ، تقول في الثمن: (بعته بدرهم فصاعدا ، أو ثم زائدا) ؛ أي: ذهب الثمن صاعدا أو زائدا ، أي: أخذ في الازدياد ، وتقول في غير الثمن: (قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا) ؛ أي: ذهبت القراءة زائدة ، أي كانت كل يوم في زيادة" ، هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة ، كقولك: (لقيته) في جواب من قال: (أما لقيت زيدا راكبا) ، ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها كما في: (ضربي زيدا قائما) ، وإذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر (لا تأتني إلا راكبا)

ومن قواعد التحويل "الحذف في الأطراف أكثر" ، لذا كثر في (حاشا) ، (حاش) وقلّ (حشا) ، ويحذف المستثنى ، يقول: "اعلم أنَّ المستثنى قد يحذف من إلا ، وغير ، الكائنين بعد (ليس) فقط ، كما يحذف ما أضيف إليه (غير) الكائن بعد (لا) ، تقول: (جاءني زيد ليس إلا ، وليس غير)"

وفي باب كان وأخواتها ، يقول: "اعلم أنه يجوز حذف (كان) مع اسمها بعد (إن) ، و(لو) إذا كان اسمها ضمير ما علم من حاضر أو غائب ، نحو: (أطلبوا العلم ولو في الصين) ؛ أي: لو كان العلم بالصين ، و(ادفع الشر ولو إصبعاً) ؛ أي: لو كان الدفع إصبعاً"

¹ ينظر: رضي الدين الأسترابادي شرح كافية ابن الحاجب، تح أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية القاهرة ، مصر ، د. ط. ، ج 1 ، ص 134/ 136 / ص 174 ، وينظر أيضا: ص 243 / ص 212 / ص 254 / ص 271 / ص 388 / ص 310 / ص 387/386 / ص 296/ ص 389..

ومن قواعد الحذف "لا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ، ولكون الشهرة دالة على المحذوف ، وحذف المفرد أولى من حذف الجملة" وقد يكون من الحذف (الإجفاف) ، يقول: "حذف اسم (لا) في (لا عليك)، ولا يحذف اسم إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يكون إجافاً"، وقد يحذف من المضاف هاء التانيث إذا أمن اللبس كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [النور 37] ومنه أيضاً أن الموصوف يحذف كثيراً إن عُلِمَ ولم يكن بظرف أو جملة. ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف (أم) و(إمّا) ، ومنه حذف (أو) كما تقول لمن قال: (آكل اللبن والسّمك) ، (كل سمكا لبنا) أي: أو لبنا ، وذلك لقيام القرينة على أنّ المراد أحدهما، ويحذف المؤكّد وأكثر ذلك في الصلة كقولك: (جاءني الذي ضربت نفسه)؛ أي: ضربته نفسه¹، ولا يحذف ضمير الشأن لعدم الدليل عليه و" الحذف قليل في الوسط لتحصّنه من الحوادث" ويجوز قليلاً حذف صلة الموصول الاسمي غير الألف واللام إذا عُلِمَتْ، ولا يحذف من الموصولات الحرفية إلا (أن) في المواضع المخصوصة كما يجيء في الأفعال المنصوبة ، وذلك لقوة الدلالة عليها ، وكون الحروف التي قبلها كالنائبية عليها: ومن القواعد أنّ الحرف لا يحذف منه حرف إلا المضعف منه ، نحو: (ربّ ، ورب). ومن حذف نون (لبن) لم يجوّز حذفها مع الإضافة ، فلا يقول: (من لده بل من لدنه ، ولدنك) ومنه أيضاً أنّ حرف العلة يحذف أكثر من غيره، وتحذف هاء السكت من كلّ ما فيه إذا سمي به ، وتنتزع اللام من الاسم الذي كانت تلزمه إذا سمي به ، ك (الآن) ، و(الأفضل) ، و(الذي) و(التي) وفروعهما لأنّ أصل العلم أن يستغني عن اللام، وقد تحذف الألف الزائدة خامسة فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء كما في (زبعرى ، وقبعثرى) ، وتحذف نون المثنى والجمع للإضافة أو للضرورة²، ومن الحذف "ويخفّف سوف بحذف الفاء ، فيقال: (سو أفعّل) ، وقد يقال: (سي أفعّل) ، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل، ويحذف بعد (إن) الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة ، نحو:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ * كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ

ويحذف في السعة شرطها وحده إذا كان منفياً بـ(لا) مع إبقاء (لا) ، نحو: (إيتني وإلّا أضربك) أي: وإلّا تأتني أضربك ، وكذا يحذف بعد (أمّا) الشرطية مع بقاء (لا) إذا تقدم ما يكون جواباً من حيث المعنى كقولك: (افعل هذا إمّا لا) : أي : إمّا تفعل ذاك ، فافعل هذا "واعلم أنّ الجزاء يحذف عند قيام القرينة ، يقال: (إن أتيتني أكرمك) ، فتقول: (وأنا إن أتيتني) ، وكذا في (لو) ، وفي حذف المفعولين ، وقد يحذف الخبر في أفعال المقاربة إن عُلِمَ، وإذا عُلِمَ المتعجب منه جاز حذفه ، نحو: (لقيت زيدا وما أحسن). ويحذف

¹ ينظر: المصدر السابق، ج 2، ص 9/ ص 84-85/ ص 89/ ص 157/ ص 166/ ص 176/ ص 178/ ص 214/ ص 236/ ص 344/ ص 367/ ص 390.

² المصدر نفسه، ج 3، ص 72-73/ ص 73/ ص 134/ ص 151/ ص 153/ ص 289/ ص 301/ ص 345/ ص 350-351/ ص 419. وينظر أيضاً: ص 444/ ص 421-420.

الفعل بعد (ربما) عند القرينة، وتحذف (رب) بشرطين أحدهما أن يكون ذلك في الشعر خاصة ، والثاني أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بل ، وأما حذفها من دون هذه الأحرف فشاذ، نحو: (سم دار وقفت في طلبه). ولا يجوز حذف أسماء الأحرف المشبهة بالفعل التي ليست بضمير إلا في الشعر ، أما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيرا. وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا. والتزم حذف الخبر في (ليت شعري)¹.
ثانيا: قاعدة الترتيب:

ينطلق الرضي في تحديد الرتبة من مسألة خلافية كون العامل ليس مؤثرا في الحقيقية حتى يلزم تقدّمه على أثره ، وبين ما تقرّر في الأذهان مستكرها من استحالة تقدّم الشيء على مؤثره ، يشرح الرضي من قضية الأصل والفرع ، يقول: "إنّ كلّ واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ، فإذا اختلف الجهتان فلا دور ، أما تقدّم المبتدأ فلأنّ حقّ المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له ، وأما تقدّم الخبر فلأنه محط الفائدة ، وهو المقصود من الجملة" ، أما الثانية فيضعف عملهما بما يدخل عليها ك (كان) و(ظن) ... ، ثم يفرّق بين الجملة الاسمية والفعلية ، فجواز التقديم في الاسمية مع أولوية تقدّم المسند إليه لسبق وجود المخبر ، وإن كان الخبر مقدّما في العناية ، ولم يلزم جواز تقدّم الفاعل على الفعل لأنّ الفاعل معمول للفعل وليس عاملا.

ويذكر الرضي ما يتعلّق بالمفاعيل "ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي، أعني ما بعد العامل لكونها فضلات"؛ إذ نميّز في الرتبة بين ما هو عمدة وما هو فضلة كأنه يتحدّث عن رتب محفوظة ورتب غير محفوظة ، ويعلّل للمبتدأ في نحو (قائم زيد) هو مؤخّر تقديرا وتقدمه كلا تقديم، وفي حديثه عن الفعل والفاعل "يكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل".

وتأتي الرتبة كقرينة عند انتفاء الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول ، فيلزم كلّ واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي، كما يحدّد مواضع وجوب تأخير الفاعل ؛ أي مخالفة الترتيب الأصلي إذا اتصل به ضمير المفعول ، أو بعد (إلا) لثلاث انعكاس المعنى بين الحصر والاحتمال

ويعبّر الرضي عن الرتبة بالتصدّر "وإنما كان للشرط ، والاستفهام ، والعرض ، والتمني ونحو ذلك مما يغيّر معنى الكلام مرتبة التصدّر ، وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام" ومن الرتبة أنه يجوز التقديم والتأخير في المبتدأ إذا كانا معرفتين أو متساويين لقيام القرينة الدالة على تعيين المبتدأ ، كما حدّد حالات تقدّم المبتدأ والخبر وجوبا كاقترانه بالفاء ، وبعد (إلا) ، أو اقترن المبتدأ بلام الابتداء أو إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع إلى الخبر.

وتتعلّق الرتبة بأمن اللبس، يقول: "وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ ، لا يرفع اللبس ، ولا يعيّنه للخبرية، إذ لو قلت في (رجل قائم) ، (قائم رجل) ، احتمل كون (رجل) خبرا عن (قائم) أو بدلا منه"،

¹ ينظر: المصدر نفسه ج 4 ، ص 5-6 / ص 89 / ص 111 / ص 212 / ص 229 / ص 293-294 / ص 295 / ص 382-383 / ص 384 / ص 386.

ويتقدّم الظرف خبراً عن المبتدأ في الأغلب مما لا يتضمّن معنى الدعاء ، وذلك أحد مسوّغات الابتداء بالنكرة ، ليقرّر أنّ الضابط في التقديم والتأخير ما يُفهم من معنى ، يقول: "إذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم".

ومن الترتيب أنه لا يجوز تقديم خبر (إن) على اسمها إلا أن يكون ظرفاً، معللاً بالعامل ويتقدّم المفعولات الخمسة على الفعل إلا المفعول معه ، وذلك لمراعاة أصل الواو ، إذ هي في الأصل للعطف. ويبين حالات الترتيب وجوباً وجوازاً ، فيجب التقديم إذا تضمّن المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط أو أضيف إلى ما تضمّن أحدها ، نحو: (أيّهم ضربت) ، (غلام من لقيت فأكرمه) وكذا إذا كان المنصوب معمولاً لما يلي الفاء في جواب (أما) إذا لم يكن له منصوب سواء نحو: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) [الضحى 9] ، ومن الواجب تصدّر (كم) ، وحرف الاستفهام ، وكذا العرض ، وحروف التحضيض ، والتمني ، و(ما) ، و(إن) من جملة حروف النفي¹ في المنصوب على شريطة التفسير.

والرتبة مظهر من مظاهر التوسع "حتى جاز في الظروف أن تقع موقعاً لا يقع غيرها فيه" "وإذا كان الحال جملة مصدّرة بالواو لم يتقدّم على عامله ، فلا يقال: (والشمس طالعة جئتكم) مراعاة لأصل الواو" ، ولا يتقدّم إذا كان العامل مصدراً لتقديره ب (أن) الموصولة ، وما في حيّز الصلة لا يتقدّم على الموصول ، وكذا إذا كان العامل صلة الألف واللام أو لحرف مصدري ك(ما) و(أن) ... وغيرها من مسائل الجواز والمنع عند البصريين والكوفيين.

"وقد يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها بعد (إلا) أو معناها ، نحو: (ما جاءني راكباً إلا زيد ، وإنما جاءني راكباً زيد) ، لتغيّر الحصر وانعكاسه لو أخّرت عن صاحبها" ، وفي باب الاستثناء يقول: "اعلم أنه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخّر عما نسب إلى المستثنى منه ، نحو: (ما جاءني إلا زيداً أحد) ، وإن تقدّم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه ، نحو: (القوم إلا زيداً ضربت) ، ولا يجوز عند البصريين تقدّمه عليهما معاً في الاختيار ، نحو قولك: (إلا زيداً قام القوم) ، أما في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخير المستثنى عن عامله ، فلا يجوز: (إلا زيداً لم أضرب ، وزيداً إلا راكباً لم يأت) ، أما الكوفيون فجوّزا ذلك في السعة

وربما التصقت الرتبة بالضرورة في الشعر ، يقول: "يجوز تقديم المعطوف بالواو ، والفاء ... في ضرورة الشعر على المعطوف عليه ، نحو: (ضربت وعمرأ أو فعمرأ ، أو ثم عمرأ ، أو أو عمر أو لا عمرأ) بشرط ألاّ يتقدّم المعطوف على العامل ، فلا يجوز: (وزيد قام عمرو ، ولا مررت وزيد بعمرأ)" وكذلك نجد الترتيب في

¹ ينظر: المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 53 / ص 54 / ص 163. وينظر أيضاً: ج 1 ، ص 201 / ص 164 / ص 167 / ص 173. وينظر أيضاً: ج 1 ، ص 304 ، وكذا: ج 2 ، ص 176 بخصوص (كان وأخواتها) / ص 229 / ص 231-233 / ص 304-305 / ص 257 / ص 235 / ج 1 ، ص 401.

ألفاظ التوكيد المعنوي والتوابع¹، كما ألح إلى نوعي التقديم اللفظي والمعنوي في الضمائر، "ولا يتقدّم الفصل مع الخبر المتقدم نحو: (هو القائم زيد)، لأنهم

من الالتباس الخبر بالصفة، إذ الصفة لا تتقدّم على الموصوف"، ومنه، كم الاستفهامية والخبرية لهما صدر الكلام، والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه²، ومنه "كلّ ما ليس في أوله (ما) من الأفعال الناقصة يجوز تقديم أخبارها عليها، وفي (ليس) خلاف على ما يجيء، أما توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل فلم يجوّزه أحد منهم، فلا يجوز: (ما قائما زال زيد)، كما جاز: (ما قائما كان زيد) اتفاقا، أما في حروف النفي (لم، لا، لن) فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة لم يجز توسط الخبر بينها وبين الأفعال اتفاقا ويجوز تقديمها عليها اتفاقا، إضافة إلى مسائل أخرى.

ولا يتقدّم على (كي) معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال: (جئتك زيدا كي تضرب) ولكون أفعال المقاربة فروعا ل(كان) ومحمولة عليها لم يتقدّم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر(كان)عليه، وفي التعجب يقول: "كلّ واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر، لأنك إذا قدّمت شيئا على شيء، فقد أخّرت المقدّم عليه على المقدّم، يريد أنك لا تقول: (زيدا ما أحسن) ولا (ما زيدا أحسن)، ولا (بزيد أحسن)".

ويربط الرضي الرتبة بالاستقراء "والأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير، وقد يتقدّم المخصوص على (نعم) و(بئس) نحو: (زيد نعم الرجل)، وهو قليل"، وكذا النفي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على (ربّ) لأنّ القلة تجري مجرى النفي، فمن ثمّ كان ل(رب) صدر الكلام.

و"كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه وكان حرفا، فمرتبته الصدر كحروف النفي" ويعلّل للزوم تلك الرتبة "وإنما لزم تصدير المغيّر الدال على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلم".

ويستطرد في بعض أحكام لام الابتداء "اعلم أنّ اللام لام الابتداء المذكورة في القسم، وكان حقّها أن تدخل في أوّل الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى (إن) سواء؛ أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما، فأخروا اللام وصدّروا (إن)، لكونها عاملة والعامل حريّ بالتقديم على معموله".

وفي تحديد أحوال الاسم والخبر بعد الأحرف المشبهة بالفعل يذكر أنه يجب تأخير الخبر إلا أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا، فيجوز توسّطه بين هذه الأحرف واسمها، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تأخيرها، ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام، إلا (ها) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة فإنها تكون إما في الأوّل أو الوسط بحسب ما يقع اسم الإشارة، وحرفا الاستفهام الهمزة، وهل لهما صدر الكلام، وفي اجتماع الشرط والقسم "إذا تقدّم القسم أوّل الكلام ظاهرا أو مقدّرا، وبعده كلمة الشرط سواء كنت

¹ ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 64-65/ص 67/ص 69/ص 118-119/ص 368/ص 391/ص 408.

² ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص 10-11/ص 66/ص 238/ج3، ص 472.

(إن) ، أو (لو) ، أو (لولا) أو أسماء الشرط فالأولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ، ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه ويجوز في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدّره" ، أما إذا تقدّم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ، يستند في ذلك إلى قصيدة الأصلية والفرعية ، فكلاهما التصدّر تأثيرهما في الكلام معنى ، ثم كثرة الاستعمال فيكون القسم أكثر إلغاء من الشرط ، ثم يشرح تأثير القسم والشرط في معنى الجواب ، لأنّ القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه ، فهو كالزائد الذي يتمّ المعنى بدونه ، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه. ثم يذهب في مزيد من أحكام التقديم والتأخير بطريق الحصر "القسم إما أن يتقدّم أو لا الكلام أو يتوسّطه ، أو يتأخر عنه ، فإن تقدّم... وإن توسّط ... وإن تأخّر ..."¹.

ثالثاً: قاعدة الزيادة :

حين يتحدّث الرضي عن الزيادة فهي مقرونة بفائدة ما ، ففي قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا﴾ [الأنعام 148] ، ف(لا) زائدة لتأكيد النفي، ومن الزيادة الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم ، نحو: (قام زيد ثم والله عمرو) ، إذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول: (ثم والله قعد عمرو) ، لأنه إذا تكون الجملة جواباً للقسم ، فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفاً على ما قبله بل الجملة القسمية إذن معطوفة على ما قبلها "والفصل بالشرط نحو: (أكرم زيدا ثم إن أكرمتني عمرا) ، وبالظن (خرج محمد وأظن عمرا) ، شرط ألا يكون العاطف الفاء أو الواو"².

ومن الزيادة ما يرتبط بالمناسبة فزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بإزاء الميم ، وإنما اختاروا النون لمشايتها بسبب الغنة للميم والواو معا، وحرف التنبيه ، يعني (ها) إنما تلحق من جملة المفردات أسماء الإشارة كثيرا.

"وزيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء لاستبدادها بالجزئية" ، ومن مواضع الزيادة زيادة حروف المدّ واللين على (من) الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة، وزيادة الباء ، يقول: "وأسماء الأفعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي بمعناها إلا أنّ الباء تزداد في مفعولها كثيرا نحو: (عليك به)، لضعفها في العمل ، فتعتمد بحرف عاداته إيصال اللازم إلى المفعول" ، والزيادة تقتصر على السماع وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياساً بل سماع فيقتصر على المسموع" ، وتزداد (ما) على (رويد) ، كما قال بعض العرب لصاحبه (لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر).

والزيادة الواجبة نون الوقاية "ويجب نون الوقاية في (قد) دون (بجل) ، في الأعرف ، لكونهما على حرفين دونه" ، وفي (هيمات) يعلّل بالزيادة "الوضع أن تقول التاء والألف فيها زائدتان ولا منع من كونها في

¹المصدر نفسه ، ج 4 ، 194/ص 195/ص 198/ص 217/ص 226/ص 239/ص 287/ص 339/ص 360/ص 382/ص 433/ص 467-

468/ص 470/ص 472/ص 473.

²المصدر السابق، ج 2 ، 353/ ص 365.

جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، واصلها همية" ، ومن الزيادة كثرة دخول (من) على مميز الخبرة، ومن مواضع الزيادة الفصل بالفعل أو الظرف... ، ومن الزيادة أن الفاء في قوله (فسبح) زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء.

وتفيد (ما) معنى العموم والاستغراق (كلما) الذي يكون في كلمات الشرط، وتزاد اللام في العلم وفي الحال، وفي التمييز على قبح ، وقد تكون الزائدة لازمة كما في (الذي) ، ومتصرفاته وتزاد الهاء في الكناية من غير الأعلام ، تقول: يا هناء ، وهذه الهاء تزداد في السعة وصلا ووقفا.

وتكون الزيادة بالتضعيف إذا كان ثاني الثاني حرف علة وجب تضعيفه ، إذا أعربته سواء علما للفظ أو لغيره نحو (لو) تقول: (لَوْ) ، فيكون المزيد غير أجنبي أولى مما حكي عن بعض العرب أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثاني همزة في كل حال ، نحو: (لوء).

ويصف الزيادة بأنها تكملة، والزيادة في (ما جاءني من رجل) ف(من) إن كانت زائدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق، ومن الزيادة "الألف المقصورة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب إما للإلحاق ك(أرطى) ، أو لتكثير حروف الكلمة في (القبعثرى) ، أو للتأنيث"¹.

والزيادة المطردة في الفعل الذي يقال أنه متعد بنفسه مرة ، ومرة أنه لازم متعد بحرف الجر في نحو: نصحت ، شكرت.

وتزاد "(كان) غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد ، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب". وهي لا يليق بها الصدر بل تقع في الحشو كثيرا ، ولا تزداد إلا ماضية لخفتها²، ويميز في الزوائد التي تدخل على الفعل أو الاسم "فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون إلا لمعنى ، وأن ما في الأسماء فقد تكون لمعنى ك(أحمر) ، و(أفضل) منك ، وقد لا تكون ك (أرنب) و(أفكل) و(أيدع)، فكأنها لم تزد فيها فصارت بالفعل أشهر وأخص ، لأن أصل الزيادة أن تكون لمعنى".

ويفرق بين نوعين من الزيادة حال الوضع وبعد الوضع في الممنوع من الصرف ، يقول: "وأما الزيادة في الأعلام فتقول... اشتراك العلم"

ومن أنواع الزيادة "زيادتا التثنية ، وزيادة ياء النسب وما أشبهها ، وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في حرباء" تحذف في مرخم النداء ، ومن الزيادة إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت أو ياء أو ألفا ، "جائز في الوقف لا واجب ، وبعضهم يوجبها مع الألف لثلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا"³، ومن قواعد الزيادة " لا يمنع دخول الباء في خبر (ليس) غير انتقاض النفي ب (إلا) ،

¹ المصدر السابق، ج 3 ، ص 18/ ص 80/ ص 135/ ص 156/ ص 167 / ص 169/ ص 175/ ص 178/ ص 184/ ص 235/ ص 236/ ص 237

ص 271/ ص 278/ ص 320/ ص 321/ ص 352 / ص 345/ ص 348/ ص 337/ ص 400.

² ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 137 - 138 / ص 184 / ص 186 - 187 .

³ المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 143. / ص 114-115 / ص 369-370 / ص 384..

لأنَّ الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه ، وقد تدخل هذه الباء على خبر المبتدأ بعد هل ، نحو: (هل زيد بخارج) ، وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو: (ما ظننته براكب) ، وقد تزداد في خبر (لا) التبرئة ، نحو: (لا خير بخير بعد النار) ، وربما زيدت في الحال المنفية ، نحو: (ما جاءني زيد براكب)...وقد تزداد بعد ليت¹ ، ومن الزيادة إلحاق التاء نعم ، وثم ورب ، ولعل ، فإلحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع ، ومن الزيادة في غير الموجب ، نحو: (ما رأيت من أحد) ، أو نهي ، نحو: (لا تضرب من أحد) أو استفهام ، نحو: (هل ضربت من أحد) ؛ لأنَّ الزيادة تكون في هل لا مطلق الاستفهام كما ذكر ابن الحاجب ، فلا يقال: (أزيد بقائم) ، كما يقال: (هل زيد بقائم) ، "وتزداد قياساً في مفعول (علمت) ، و(عرفت) و(جهلت) ، و(سمعت) ، و(تيقنت) ، و(أحسست) ، وتزداد في المرفوع في كل ما هو فاعل ل(كفى) ومتصرفاته ، وفي فاعل (افعل) في التعجب ، وفي المبتدأ الذي هو حسبك ، وتزداد في خبر المبتدأ الموجب ، وتزداد سماعاً بكثرة في المفعول به ، وقليلًا في خبر (لكن) ، ومن غريب زيادتها أن تزداد في المجرور ، نحو: (فأصبحت لا يسألنه عن بما به) ، ويحكم بزيادة (الكاف) عند دخولها على (مثل) أو دخول مثل عليها ، والحكم بزيادة الحرف أولى.

ويربط الأعمال بالزيادة ، فيحكم بزيادة (ما) الداخلة على (ليت) إذا أعملت ، ويمنع التصرف "الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة" ، وتأتي (الفاء) زائدة ، وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط.

وقد حدّد الرضي فائدة الزيادة إما لفظية أو معنوية ، وشرح سبب تسميتها بالزائدة ، ف"المعنوية تأكيد للمعنى كالاستغراق في (من) ، وهذه الزيادة لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا تريد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئاً ، لما لم يتغير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها أمّا الفائدة اللفظية فهي تزيين للفظ ، وكون زيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر ، أو لحسن السجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية".

ويؤكد الرضي أنه "لا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية و المعنوية معا ، وإلا لعدّت عبثاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبياءه وأئمة عليهم السلام".

و(أن) تزداد مع (ما) النافية كثيراً ، وتقلّ زيادتها مع (ما) المصدرية ، ومع (ما) الاسمية ، وكذا بعد ألا الاستفتاحية ، و(لما) ، و(أن) تكثر زيادتها بعد (لما) ، وبين (لو) والقسم ، وقلّت بعد كاف التشبيه ، و(ما) تزداد إذا أفادت معنى الشرط ، ولم تكن زائدة إذا أفادت معنى التكرير وتزداد بعد بعض حروف الجر ، وتقلّ بعد المضاف ، و(لا) تزداد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي وبعد(أن) المصدرية.

¹المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 221/222.

ولا يخفي الرضي تعجبه فيما يشبه الاستغراب من النحاة ويوجه لهم انتقادا "والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد في (الباء) ، ورفع الاحتمال في (لا) ، وفي (من) الاستغراقية مانعا من كون الحروف زائدة ، ويرون تأثيره تأثيرا لفظيا ككونها كافة مانعا من زيادتها"¹، ف وراء كل زيادة لفظية زيادة معنوية.

خاتمة: في نهاية هذه الدراسة يمكن إجمال أهم الملاحظات والنتائج فيما يلي:

- ليس الغرض من هذه الدراسة إثبات جذور النظرية التوليدية وأصولها في النحو العربي، وإنما الغرض الكشف عن الجانب المشترك بين اللغات، وبيان الخصوصية في اللغة العربية.
- ربط سيبويه البنية بقواعد التوليد والتحويل مراعيًا في ذلك الجانب الاستعمالي للغة كما نطقها العرب بالنظر إلى عناصر العملية التواصلية متكلمين ومخاطبين وسياقات.
- إن دراسة اللغة عند سيويه ورضي الدين الأسترباذي لم تكن فكرة مجردة أو مقدرة عقلية فقط ، وإنما هي جمع بين البنية والوظيفة.
- وظّف سيويه ورضي الدين الأسترباذي قواعد التحويل كأحد أوجه مراعاة المعنى، وطرق بيان وفهم مقصود المتكلم.
- تتأكد علاقة البنية والوظيفة في دراسة اللغة عند النحاة العرب من خلال تلك الأمثلة والشواهد الكثيرة التي ذكرها كل من سيويه ورضي الدين الأسترباذي.
- اكتفينا بدراسة قواعد التحويل بالزيادة، والحذف، والترتيب، إلا أن قواعد التحويل الموجودة في كتاب سيويه، وشرح كافية ابن الحاجب كثيرة، يدل على ذلك خصوبة المصطلحات المستعملة مثل: الاتساع، والاستغناء، والإيجاز،... وغيره.

1 المصدر السابق ، ج 4 ، ص 240/ص 262/ ص 278 / ص 279/278 ص 280 ص 326/ ص 342/ ص 382/ ص 396 / ص 442/ ص 441/ ص 443/ ص 444/ ص 445/ ص 444.

قائمة المراجع والمصادر:

1. رضي الدين الأسترابادي شرح كافية ابن الحاجب، تح أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية القاهرة ، مصر ، د ط .
2. عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،موفم للنشر ، الجزائر، ط(2012)،
3. أشرف السعيد السيد خضر ، التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبيويه، الصحوة للنشر والتوزيع ، مصر ، ط1(2009).
4. محمد علي الخولي،، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع،الأردن، ط(1999).
5. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت ، لبنان، ط(1979).
6. سيبيويه، الكتاب القاهرة ، تح عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، مصر ، ط(2006).

7. حمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه مادته ومنهجه. القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، ط(2011).
8. عبد الله عنبر، نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي. دراسات العلوم الإنسانية، الأردن ، مج36 ، ع2، (2009).
9. حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر ط(1990).
10. حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب ، القاهرة ، مصر، ط(2001) .